

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٧٥ لسنة ١٩٦٥

بجواز إدخال الجمعيات التعاونية للنساء والتعمير بالمحافظات  
ضمن الجهات المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية  
رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٦١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات التعاونية والقوانين  
المتعلقة به .وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ . صدر قانون نظام الإدارة  
المحلية والقوانين المتعلقة له .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٠٤٩  
لسنة ١٩٦٢ بقصر أعمال مقاولات الحكومة والمؤسسات العامة والشركات  
شبه الحكومية على الشركات التي تساهم فيها الحكومة والمؤسسات العامة  
بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ من رأسمالها ؛

وعلى ما أوردته مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يجوز إصدار من وزير الإسكان والمرافق إدخال الجمعيات  
التعاونية التي تنشأ بالمحافظات لأغراض الإنشاء والتعمير والتي تساهم فيها  
الحكومة أو المؤسسات أو الهيئات العامة أو المجالس المحلية بنسبة لا تقل  
عن ٥٠٪ من رأسمالها ضمن الجهات التي يجوز أن يساهم فيها بأعمال  
المقاولات والأشغال العامة والمنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية  
رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

ويصدر بذلك قرار من وزير الإسكان والمرافق بناء على طلب يقدم  
مستوفيا لبيانات التي يصدر تحديدها قرار من وزير الإسكان والمرافق  
على أن يتم البت في الطلب خلال شهر من تاريخ تقديمه .

وتعتبر جمعية التعاضدات التي تكون جمعيات التعاونية المشار إليها أحد  
أطرافها قبل العمل بهذا القرار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (١٠ أبريل سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

مادة ٣ - مع مراعاة أحكام لائحة العاملين بشركات التابعة  
للمؤسسات العامة يضع مجلس إدارة البنك المركزي المعدي نظاما موحدًا  
يسري على جميع العاملين بالبنوك التابعة له .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعدل به من تاريخ  
نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (١٠ أبريل سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٧٤ لسنة ١٩٦٥

بشأن استثناء اللجنة الدائمة لمرفق مجارى مدينتى القاهرة والجيزة  
من بعض القرارات واللوائح

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن التعويض بالاختصاصات ؛

وعلى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور الإضافية والقوانين  
المتعلقة به ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤١ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء اللجنة الدائمة  
لمرفق مجارى مدينتى القاهرة والجيزة ؛

قرر :

مادة ١ - يكون لجنة الدائمة لمرفق مجارى مدينتى القاهرة والجيزة  
في سبيل مباشرة اختصاصاتها حق اقتراح أى استثناءات من القرارات واللوائح  
والتعليمات والقيود المالية التي تراها ضرورية لإتمام أعمالها .

مادة ٢ - يمتنع رئيس الوزراء الاختصاصات احتواء قرار رئيس الجمهورية  
بمقتضى القوانين والقرارات الجمهورية واللوائح في جميع الشؤون المتعلقة  
بأعمال اللجنة الدائمة المشار إليها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (١٠ أبريل سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر